

عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري بين الأسباب والحلول: رؤية سوسيولوجية

بقلم: د. حسان بوسرسوب

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

ملخص:

لقد عرفت بلادنا ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري، حيث تحولت من مشكلة على نطاق نسبي إلى ظاهرة واسعة جداً تتضمن المخاطر المصاحبة لها، وتهدف هذه المداخلة إلى محاولة الوقوف على جملة الأسباب المساهمة في استفحال هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة؛ حيث تعتبر من المشكلات الاجتماعية التي تمس نسبة كبيرة من الأطفال، وهو ما يتطلب تدخل كافة الجهات و المصالح من أجل مواجهتها و التقليل من حدة انتشارها، فما هو واقع الظاهرة وما هي أسبابها، وما هي سبل وطرائق التخفيف من حدتها؟ كل هذه الأسئلة نسعى إلى الإجابة عنها من خلال هذا العرض الذي يحاول فيه الباحث استنطاق واقع الظاهرة من خلال القراءة السوسيولوجية لحيثياتها.

تمهيد (إشكالية الدراسة):

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر القديمة -والجديدة- قدم الإنسانية، حيث وجدت أنماط متعددة منها في مختلف المجتمعات الإنسانية. إذ يعمل الأطفال جنبا إلى جنب مع أسرهم في أعمال الزراعة والرعي و كافة الأنماط الأخرى. و في الوطن العربي كما هو الحال في المجتمعات الأخرى تعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر المألوفة منذ القدم كجزء من الثقافة التقليدية للأسرة. ذلك أن الثقافة العربية التقليدية توكل إلى الأبناء العديد من المهام المهنية وهم مازالوا في سن مبكرة، حيث كان الأطفال و إلى عهد قريب يساعدون آباءهم في الزراعة و حينما يكبرون توكل إليهم مهام أكثر أهمية و أكثر مشقة؛ كما أن تقسيم العمل كان وفقا لنوع و عمر الطفل.

و مع تغير الأوضاع في المجتمع الإنساني و انتشار الثقافة الحضرية و هيمنتها أصبح الأطفال طاقات معطلة فأصبحوا استهلاكيين أكثر من كونهم منتجين؛ و أصبحت الأسرة كثيرة الأبناء ينظر إليها بعين الشفقة و الرحمة. و في ظل النظم الحضرية و تفشيها و انتشار الفقر و انخفاض الدخل، أصبحت الكثير من الأسر أكثر حاجة إلى مساعدة أطفالها لها في الحصول على قوت يومها؛ مما دفع بالبعض منها إلى الزج بأبنائهم للعمل في سبيل الحصول على أجر يساعد الأسرة على تربية بقية الأبناء. ثم ازدادت الحلقة اتساعا و ازدادت فوهة بركان الفقر انفتاحا لتصل حممه إلى الكثير من المجتمعات الإنسانية؛ مما جعل أسر كثيرة تصبح أكثر حاجة إلى الموافقة على عمل أبنائهم في أعمال كثيرة خارج نطاق الأسر و تحت ظروف مهنية غاية في الصعوبة.

كما توجد عوامل وأسباب أخرى متداخلة وراء خروج الطفل إلى العمل في هذه السن الصغيرة؛ حيث يجد الطفل ما يعوضه عن الصدمات النفسية و الاقتصادية و اختيار أنواع الممارسات التي تشبع احتياجاته المتنوعة دون أن يعي مدى خطورة ذلك على حاضره و مستقبله و أن هذه الصدمات تربي الطفل للعمل و التعرف عليه و التشبع بقيم و مهارات مجتمع الشارع و التعايش لاحقا معها. و المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات أصبح واحدا من تلك المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة، و التي تطورت لتصبح ظاهرة تؤرق الكثيرين و التي يرى بعض المختصين أنها نتاج للعديد من المشكلات التي تعرض لها المجتمع العربي عامة و الجزائري خاصة؛

كالزيادة السكانية وازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المن و بالتالي الضغط على الخدمات. كل هذه الأمور ساهمت في ازدياد معدلات البطالة و الفقر في الكثير من المجتمعات العربية مما ساعد على ازدياد حجم الظاهرة بشكل فاق كل التوقعات و التقديرات. و المثير للاهتمام أن العملية التقديرية لأعداد الأطفال الجزائريين العاملين في المجتمع ليست دقيقة إلا أنها يمكن أن تلفت النظر إليهم على أنهم فئة ضعيفة تواجه صعوبات و مخاطر يومية من أجل تحصيل لقمة العيش وسط غابة من الأقوياء الكبار الذين يفرضون عليهم الاستغلال بشتى أنواعه.

و مع كل هذا التقصير في حق الطفل، نجد أن هؤلاء الأطفال يهيمنون في العمل دون توجيه أو إرشاد مفتقدين لمختلف ألوان الحماية الاجتماعية. و بسبب عدم نضجهم البدني و العقلي، فإنهم قد يكونون عرضة للكثير من الاعتداءات، بالإضافة إلى مخاطر العمل أو التواجد المستمر في العمل، ما قد ينجم عنه حدوث العديد من الإصابات، كانتشار العديد من القيم السيئة بين الأطفال العاملين مثل قيمة تفضيل المال على الدراسة، عادة التدخين وغيرها؛ و الأخطر من كل ذلك عدم تمتعه بأجمل مرحلة في حياته و هي مرحلة الطفولة التي من المفروض أن يتمتع فيها الطفل باللعب و البحث عن مواهبه، حيث أن الطفل العامل لا يستطيع تحقيق ذلك، لأن همه الأكبر هو كسب المال لتلبية احتياجاته أو الإنفاق على أسرته دون أن يهتم لبراءته التي تسرق منه يوما بعد يوم في ظل الجري وراء تحصيل لقمة العيش. و هنا يكمن بيت القصيد، فبدع الطفل إلى العمل و ابتعاده عن المكان الأنسب له و المدرسة، نكون قد قضينا على مستقبله الذي هو مستقبل الوطن باعتبارهم رجال و نساء الغد.

أما في الجزائر فإن الإحصائيات والأرقام تبقى محل تباين وجدل كبير، فوزارة التضامن الوطني والأسرة في الغالب تتحفظ على الإحصائيات الدقيقة والحقيقية حول الظاهرة رغم أن المنظمة العالمية للطفولة في سنة 2012 ذكرت أن الجزائر في مقدمة الدول التي تعرف ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير قدر ب 8,1 مليون طفل¹. و في ظل هذه الظروف المزرية التي يعيشها الأطفال الجزائريون الذين يمارسون العمالة و يأتي هذا البحث كمحاولة للتطرق لإشكالية عمالة

¹ - أسماء ص، " الواقع مر والأفاق مجهولة عمالة الأطفال في الجزائر"، مقال نشر في صوت الأحرار، (الجزائر: محرك البحث جزايرس، يوم 13-04-2014)، تاريخ الدخول للموقع 20/02/2018م.

الأطفال ومما تقدم تظهر أهمية دراسة موضوع ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري، من أسبابها ومفهومها وعلاجها وحلولها وعليه يمكن صياغة إشكالية هذه المداخلة في التساؤلات التالية:

ما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري؟
و الذي تفرعت عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري؟

2- ما هي أسباب عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري؟

3- ما هي الحلول المقترحة للتخفيف من هذه الظاهرة؟

أولاً- أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية المداخلة الحالية من أهمية الظاهرة التي تتناولها، وخاصة في التعرف على مفهوم عمالة الأطفال، والعوامل والأسباب التي أدت الى استفحالها في الآونة الاخيرة ، ووضع الحلول المناسبة للحد من انتشارها في المجتمع الجزائري. أما عن أهدافها فتتمثل في:

1- التعرف على أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال .

2- إبراز الحلول المقترحة للتخفيف والقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال.

3- قلة البحوث والدراسات بشأن هذا الموضوع على حد علم الباحث.

4- الحاجة لمثل هذه الدراسات باعتبارها ظاهرة في ازدياد مستمر لابد من مواجهتها.

ثانيا- منهج البحث وأدوات جمع البيانات:

إذا كان المعهود أن تكون الدراسات التي تصنف علاجاً هي دراسات تحليلية و تقويمية تأتي بعد دراسات وصفية سبقتها ومهدت لها فالحقيقة أن هذه الدراسة نظراً لصغر حجمها، وضيق وقتها، و مفاجأة مناسبتها فإنها تعتبر رغم أنها تصنف علاجاً...فإنها دراسة نظرية تحليلية تمثل اقتراحاً مبدئياً للموضوع.

ولجمع البيانات تم اعتماد على مجموعة من الوثائق و المصادر المهمة التي تناولت

موضوع عمالة الأطفال.

ثالثا- تحديد المفاهيم المستخدمة:

قدمت المداخلة مفاهيم جديدة لمصطلحات قديمة متداولة إلا أنها كانت تطلق وفق مفاهيم مستوردة، استوردتها الدراسات الاجتماعية المترجمة، حيث أن علم الاجتماع في طوره الحالي بدأ مستورداً ومترجماً حتى أننا نجد الكتب تكتظ بأراء الآخرين و تزدهم بالنقل، ثم تذكر على سبيل التذكار وليس التفعيل و المناقشة و البناء عليها. لكي يتسنى للقارئ تحقيق التوافق بين ما ترمي إليه بعض المفاهيم و معانيها مستعملة في هذه المداخلة، يجب علينا هنا التطرق إلى حدود هذه المفاهيم التي نقصدها في هذه المداخلة و تتمثل أبرز هذه المفاهيم في ما يلي:

01- مفهوم عمالة الأطفال:

حاول مانير Manier حصر تعريف مصطلح عمل الأطفال وفقاً لما تنص عليه التشريعات و القوانين الدولية ، كما حاول التفريق بينه و بين مصطلحات أخرى كالاستغلال و الاستعباد بحيث فرق بين مصطلحين باللغة الانجليزية هما: Child Labour و Child Work و عليه يدل مصطلح عمل الطفل على جملة الأنشطة التي يقوم بها الطفل لمساعدة العائلة و التي تعتبر عملية تحضيرية للاندماج الاجتماعي، ولا تدخل هذه الفئة لا تحت الاستغلال و لا تحت الاستعباد كما أن الأنشطة لا تمنع الأطفال من متابعة دراستهم.¹ أما عن العمل الشاق للطفل و المضني للطفل الذي يهدف إلى الفائدة الاقتصادية (كسب المال) و هذا النوع من العمل لا يمكن للطفل أن يمارس معه أي نشاط مدرسي لأنه يشغل كل وقته و يمتص طاقته و يعرض صحته الجسمية و النفسية الاجتماعية للخطر.²

وهي كل نشاط يبذل سعياً وراء تحصيل لقمة العيش أو هي جميع النشاطات المبذولة كجزء من عمليات الإنتاج للحصول على لقمة العيش.³ هي نشاط يقوم به الأطفال إما أن يسهم

1- عبد الرحمن بن محمد عسيري، تشغيل الأطفال و الانحراف، دط ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث ، 2005)، ص 30.

2- عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 40.

3- جيري رودجرز و جاي ستاندينغ، تشغيل الأطفال و الفقر و التخلف، د ط، تر، خالد أسعد عيسى، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة ، 1998)، ص 107.

بالإنتاج و إعطاء البالغين فرصة للحصول على الراحة و الفراغ و تسهيل عمل الآخرين أو أن يكون بديلا لاستخدام الآخرين. إلى جانب ذلك توجد بعض الاختلافات بين ما يسمى الأطفال العاملين أو عمالة الأطفال و بين مصطلح أطفال الشوارع: فالأطفال العاملين في أغلب الأحيان يعيشون داخل أسر متكاملة تسود بين أفرادها علاقات طبيعية و سوية؛ بينما أطفال الشوارع في أغلب الأحيان يعيشون في الشوارع و الطرقات و المباني المهجورة و الأراضي المهملة. كما أن الأطفال العاملين هم أطفال مرغوب فيهم من قبل أسرهم حيث يساهمون في زيادة دخل الأسرة و هم مصدر الدخل الوحيد.

02- مفهوم تشغيل الأطفال:

هم الأطفال الذين يعملون بموافقة أسرهم وبالتفاهق مع صاحب العمل سواء كان في ورشة أو محل أو مصنع أو دكان ، والسبب في عملهم هو تحسين دخل الأسرة .¹ ولقد فرق بعض الباحثين في المجال التربوي والاجتماعي بين مصطلح تشغيل الأطفال و عمالة الأطفال فقالوا : إن عمالة الأطفال هي العمل الاستغلالي الذي يسيء إلى الطفل جسدياً أو نفسياً أو اجتماعياً، بينما تشغيل الأطفال أو عملهم هو العمل الإيجابي للطفل الذي يحقق له منفعة كأن يكسبه حرفة أو يدر عليه ربحاً. هذا التفريق في الاصطلاح هو تفريق عند بعض علماء التربية والاجتماع . والأصل في التعريف أن يكون منصباً على بيان ماهية الشيء المراد التعريف به دون التفصيل في بيان حكمه وآثاره، لذا فإن الباحث لا يفرق بين هذه المصطلحات فهي مترادفة المعنى أينما وردت في هذا البحث.

03- مفهوم الطفل:

ورد لفظ الطفل في العديد من الوثائق و الاتفاقيات الدولية و إصدارات حقوق الانسان، و حسب ما جاء في اتفاقيات حقوق الطفل أنه " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ

1- موسى ، أحمد محمد ، أطفال الشوارع المشكلة وطرق العلاج ، ط1، (المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009)، ص 12.

سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه¹ و المعروف أن مرحلة الطفولة تمتد من الولادة إلى سن البلوغ و يعرف باركر Berker مرحلة الطفولة " بأنها المرحلة المبكرة في دورة حياة الانسان ، و التي تتميز بنمو جسسي سريع للطفل وسعي لتنشئة الأطفال لإعدادهم لأدوار البالغين و مسؤولياتهم من خلال وسائل اللعب و التعليم الرسمي غالباً.²

كما تجدر الإشارة أنه ليس هناك اتفاق بين المختصين حول تحديد مرحلة الطفولة إلا أن معظم بلدان العالم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الامم المتحدة تأخذ بالتعريف الصادر عنها و الذي ينص على أن الطفل " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، مالم تردد القوانين الوطنية سنا أصغر للرشد.³

* **التعريف الإجرائي للطفل:** في هذه المداخلة نعرف الطفل بأنه ذلك الكائن البشري من جنس الذكر، و الذي يتراوح عمره ما بين 13 إلى 15 سنة، و يحتاج لحماية تبدأ منذ لحظة ميلاده، و ذلك من أجل نموه البدني و النفسي و الفكري حتى يصبح بمقدوره الانضمام لعالم البالغين، و الذي ترك الدراسة للعمل في شوارع المدينة للحصول على لقمة العيش.

* **التعريف الإجرائي لعمالة الأطفال:** هم الاطفال الذين يبدؤون العمل في سن مبكرة ، وبأعمال لا تتناسب مع أعمارهم ولا قدراتهم الجسدية والعقلية وانتهاك أبسط حقوقهم المتعلقة بالعلم والنماء والراحة نتيجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة التي أجبرتهم على العمل لقاء أجور يومية أو أسبوعية. وبالتالي هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، و يهدد سلامته و صحته و رفايته و يستفيد من ضعفه و عدم قدرته على الدفاع عن حقوقه، حيث يستغل الطفل كعمالة رخيصة بديلة عن الكبار و لا يساهم هذا العمل ففي تنميته بل يعيق تعليمه و يغير حياته و

1- محمد السيد، تجريم الإتجار بالأطفال في القوانين و الاتفاقيات ، دط، (الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009)، ص 91.

2- آل سعود منيرة بنت عبد الرحمن ، إيذاء الأطفال ، دط، (الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2010)، ص 42.

3- الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل ، دط، (السودان، و حدة حقوق الانسان بعثة الامم المتحدة إلى السودان ، 1979)، ص 87.

مستقبله. و يتمثل عمل الطفل الجزائري في بيع البقدونس، قطع الصابون، علب الشكولاتة و الأكياس البلاستيكية بأثمان رخيصة دون رخصة عمل و مقر للعمل .

رابعاً- المقاربة النظرية لظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري:

في هذا الجزئية من الورقة العلمية نقدم إشارة بسيطة لفحوى النظريات السوسيولوجية باعتبار أن عمالة الأطفال ظاهرة سوسيولوجية ولا بد من تحليلها وقراءتها وفق سياق اجتماعي تاريخي اقتصادي، أي لدراستها كظاهرة سوسيولوجية لا بد من فهمها انطلاقاً من المجتمع الذي تتواجد فيه، لذلك تعددت الدراسات واختلفت الرؤى، وفي هذه الجزئية من البحث سنورد بعضاً منها ونحاول تقديم أهمها مع التركيز على بعض النظريات التي يرى الباحث أنها ممكن أن تقدم تفسيراً قريباً لظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري .

1- نظرية التقليد والمحاكاة:

وتقوم نظرية التقليد والمحاكاة على أساس أن التقليد للسلوك الاجتماعي هو أساس تعلم السلوك الإجرامي، فالفرد لا يكون مجرمًا إلا إذا قلده غيره من المجرمين المحيطين به، والتقليد نوعان:

أ. تقليد اجتماعي: وينتقل عن طريق القيم والعادات والتقاليد من جيل إلى آخر في نفس المجتمع، أو عن طريق تقليد قيم جماعة يختلط بها الشخص في مجتمع ما.

ب . تقليد فردي: وينتقل عن طريق السلوك السوي أو المنحرف من شخص إلى آخر. وإذا كان "تارد tard" قد أقام نظريته في انتقال السلوك على فرضيته الأساسية في الإيحاء أو التقليد فإن "أودن سيدرلاند 1883.1950". كان أكثر دقة في كيفية حدوث هذا الانتقال بالنسبة للسلوك الإجرامي بوجه خاص، ولقد بنى سيدرلاند نظريته الاجتماعية على فرضية جديدة سماها. نظرية الاختلاط التفاضلي، وبدأ من فرضية واحدة هي: وجود حالة عدم التنظيم

الاجتماعي هو الذي يهئ المواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين.¹

واعتمد في صياغتها على مجموعة من الدراسات التطبيقية على الأحداث الجانحين والأطفال المشردين في منطقة قريبة من لوس أنجلس، وقد حاول تفسير انخراط الأشخاص في السلوك الإجرامي على أساس عدة دعاوى أساسية:

- أن السلوك الإجرامي ليس فطريا وإنما يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة المجرمين والتفاعل معهم.

- يتم تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

- يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحدييدات أو تعريفات، تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وبذلك يصبح الشخص مجرما حين يخالف النماذج الإجرامية.

- أن تفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم الاجتماعية والمبادئ الشائعة كمبدأ السعادة والحصول على المكانة الاجتماعية، ودوافع الحصول على المال والإحباط، هي تفسيرات خاطئة لا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي يفسر به السلوك الإجرامي باعتبار يمثل تعبيرا عن حاجات وقيم عامة²

ويمكن أن تساهم هذه النظرية في تفسير ظاهرة عمالة الأطفال، حيث نجد كثيراً من الأطفال يقلدون زملاءهم الآخرين أو بني جنسهم، الذين ربما يكونون قد استفادوا مادياً من العمل وبالتالي يمارسون هذه المهنة.

2- النظرية الاقتصادية:

يفترض أصحاب هذا الاتجاه النظري أن سوء الأحوال الاقتصادية هي التي تدفع الفرد للسلوك الإجرامي، ويبرز فيها اتجاهان أحدهما: يربط السلوك ببعض العوامل الاقتصادية،

1- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دط، (الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1198)، ص 248.

2- سامية محمد جابر، سوسيوولوجيا الانحراف، دط، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص 65.

كالفقر والبطالة وتشغيل الأطفال، والثاني: يمثله أصحاب النظام الاشتراكي الذين يفسرون الجريمة على أنها وليدة النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على ظاهرة الاستغلال الطبقي الذي يؤدي إلى المشكلات، ومنها الجريمة.¹

وقد بنى "كارل ماركس" نظيره على ما استطاع أن يستخلصه من تشابه الجرائم وانتشار أشكالها في المجتمعات الرأسمالية على السواء في كونها تعبر تعبيراً مباشراً للأوضاع المادية في المجتمع، أي: أن ظاهرة الإجرام تخضع لسمات متأصلة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بشكل أكثر من خضوعها لحرية إرادة المجرم المتغيرة.

ولكي يخفف مما يكتسبه هذا التنظير من حتمية اجتماعية اقتصادية، نادى بأن الإجرام نوع من رد الفعل الرفض لهذه الحتمية ونابع في أساسه من حرية إرادته في مواجهة ضغوط المجتمع التي تعمل على قهره، فإذا تم تغيير البناء الاجتماعي على وجه العموم والاقتصادي على وجه الخصوص تغييراً جذرياً - تزول على إثره كل أنواع الضغوط المادية القاهرة - فإن رد الفعل بدوره سوف يتغير من الرفض إلى الاندماج والتعاون، وهكذا يختفي السلوك الإجرامي في المجتمع الاشتراكي، حيث يصبح الفرد على عكس ما كان في المجتمع الرأسمالي غير مغترب عن نشاطه الإنتاجي، وعن رفاهه، وعن المجتمع كله، ويخمد كل ما كان يشتعل في داخله من صراع جدي بين حرية إرادته كإنسان مفكر، وانسحاق هذه الإرادة تحت وطأة عدالة تقن لها الطبقة الرأسمالية المتحكمة القاهرة، وتراقب تنفيذ قوانينها مراقبة صارمة، ويخضع الخارجون على هذه القوانين لعقوبات قاسية رادعة.² وأما عن علاقة النظرية الاقتصادية بالظاهرة المدروسة في هذه المداخل، فإنه يمكن القول: إنَّ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يجد الطفل نفسه فيها، نتيجة وجوده في المدينة، وتعقيدات الحياة فيها تضطره إلى العمالة المبكرة، لسهولة التكسب، مع وجود طبيعة المجتمع الجزائري المتخلق حيث

1- عبد الله بن حسين الخليفة، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، د ط، المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، د ت، ص 45 .49.

2- محمد عثمان عارف، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، د ط، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975)، ص 716 .722.

يتحلى بقيم العاطفة والرأفة والشفقة على المساكين والأيتام والأرامل، ورسوخ قيم الجسد الواحد المنطلقة من الدين الإسلامي في هذا المجتمع، وتربية الناس عليها.

3- نظرية التفكك الاجتماعي:

يعني التفكك الاجتماعي في نظر العالم الأمريكي "أليوت كوهين" a.cohen الاضطرابات والصراعات وكذا الانشقاقات التي تحدث في نطاق جماعة من الجماعات، أو في مجتمع ما، ويؤثر على العادات الاجتماعية السائدة فيه، أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بطريقة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداءً وظيفياً منسجماً، وتقوم هذه النظرية على تحديد العلاقة بين أنواع المجتمعات من ناحية، وبين مراحل حياة الفرد داخل نفس المجتمع من ناحية أخرى.¹ إن كل فرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية التي تشبع حاجاته الجسدية والنفسية والاجتماعية، وداخل كل وحدة من تلك الوحدات تقوم معايير سلوكية يلتزم الفرد بها مقابل انتمائه لتلك الوحدات (الأسرة، جماعة المدرسة، جماعة العمل، جماعة اللهو...). وكلما تعددت الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، ازدادت المعايير التي يطالب بالالتزام بها، وتعددت فرص انعدام الانسجام بين المعايير السلوكية لتلك الجماعات، مما يؤدي إلى صراع داخلي لدى الفرد، قد يؤدي به إلى التخلي عن بعض تلك القيم والمعايير، ومن ثم إلى الانحراف في نظر الجماعة التي تخلى عن معاييرها. وهذا التفسير قد يساعدنا في فهم أسباب التفكك الأسري وانعدامه، أو ضعف الروابط الاجتماعية بين الجيران، وتخلي كثير من الأفراد عن صلة الرحم، وخاصة في المجتمعات المدنية، حيث يهتم الفرد أساساً بحاجاته الشخصية، ومصالحه المادية، ويضعف بالتالي ولاؤه وانتماؤه للوحدات الاجتماعية التي كانت تساهم في تلبية تلك الاحتياجات. وهذا هو مفهوم التفكك الاجتماعي الذي نستطيع من خلاله

1- عبد الخالق جلال الدين، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دط، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 204.

أن نصل إلى تفسير منطقي لارتفاع معدلات الانحراف في المجتمعات التي تعاني من التفكك بكافة مستوياته.¹

وبالتالي فهذه النظرية يمكن الاسترشاد بها في تفسير ظاهرة عمالة الأطفال؛ لأنّ الأفراد كلما كانوا غير معروفين (غرباء أو أجنبي) لدى الجماعة كانوا أكثر ميلاً لمخالفة القواعد والأنظمة المعمول بها في الجماعة، ونجد أن نظرية التفكك الاجتماعي قد أخذت في الحسبان في تفسيرها للجريمة بمظاهر التغيّر الاجتماعي المترتب على الثورة الصناعية، والمتمثّل في سرعة درجة التحضّر والحراك السكاني، فقد رأى أصحاب هذه النظرية أن التفكك الاجتماعي ينشأ عن التغيّر الاجتماعي، على خلاف التنظيم الاجتماعي الذي عبر عنه دوركايم باسم التماسك الاجتماعي الذي يسود المجتمعات المتميزة، تلك المجتمعات التي في إطارها ينخرط الأفراد في علاقات اجتماعية متينة ما يمثّل سداً مانعاً حدوث أو انتشار ما يخالف قواعد المجتمع من تصرفات وسلوكيات غير مرغوب بها.

ويركّز أصحاب هذه النظرية بشكل خاص على العلاقات الأولية المتمثّلة في العلاقات الشخصية (علاقة الوجه للوجه) التي تنمو بصورة طبيعية مع الترابط بين الأفراد، وتتبلور في هيئة التجمعات القرابية والصدقات، وتعد هذه العلاقات أهم من العلاقات الثانوية في إفراز مجتمع منظم ومتربط تخلص أو تقل فيه مظاهر الانحراف. وعلى ذلك فإن أصحاب نظرية التفكك الاجتماعي يرون بأن هناك صلة تربط ما بين العلاقات الأولية والثانوية بدءاً من الترابط والتعاقد الكلي، كما في العلاقات القرابية البحتة في المجتمعات المستقرة، ومنتهياً بالعلاقات المجردة وغير المباشرة كالعلاقات الرسمية البحتة التي تربط الأفراد الذين ينتمون إلى مؤسسات بيروقراطية في مجتمع صناعي. ومن هذا يعتقد منظرو التفكك الاجتماعي، أنه كلما كانت العلاقات أولية بين الأفراد في المجتمع كان ذلك المجتمع أكثر ترابطاً وتنظيماً، وأكثر خلواً

1- مساعد بن إبراهيم الحديثي، مبادئ علم الاجتماع الجنائي، دط، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1416هـ)، ص 97-98.

من انتشار السلوكيات المنحرفة. والعكس صحيح أي: أنه كلما كانت تلك العلاقات ثانوية كان ذلك المجتمع أكثر تفككاً، وأقل تماسكاً، وأكثر معاناة من ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.¹ فوجود الفرد في محيط اجتماعي سيؤدي إلى تشكّل التفاعلات الاجتماعية للأفراد في ضوء تلك القيم، مما يقلل من فرص ظهور السلوكيات المنحرفة بينهم، ويكرّس من سيادة السلوك الاجتماعي الطبيعي. ومن هنا يمكن القول: إن إقامة الأفراد في محيط اجتماعي غير المحيط الذي نشئوا وترعرعوا فيه يعني انحسار دور تلك المؤسسات الاجتماعية التي ترعرعوا في ظلها في استمرار طبيعة سلوكهم، على ما كانوا عليه قبل انتقالهم إلى المحيط الجديد، مما يجعل توقع ظهور السلوك المنحرف أمراً ممكناً، ونقصد هنا بالسلوك المنحرف، ظاهرة عمالة الأطفال.

4- النظرية الجنائية العمرانية:

يفترض أصحاب هذه النظرية بأن هناك رأي يسند الإجرام إلى النمو العمراني الحضري الذي يمتاز بالتغير الثقافي السريع، وازدياد نسبة الهجرة من القرى إلى المدن زيادة هائلة، واختلاف الثقافات الفرعية، كثافة القرى والبوادي، وتناقضها مع ثقافة المجتمع ككل من وجوه كثيرة، وانتشار العلاقات العابرة غير المتينة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة، وراحة البال من جهة، ولا تجعلهم يحتكمون بسيادة معايير مستقرة واحدة، فالمعايير السائدة تصبح مضطربة ومتضاربة، فيؤدي هذا الاهتزاز المجتمعي إلى حالة من الفوضى. وتفسر كثرة انتشار الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث على سبيل المثال، بأنها ظاهرة رافقت نمو المدن، وما صحب ذلك من انحلال وتحول سريع للأوضاع القديمة التقليدية التي كانت تعمل منذ عهد بعيد على ضبط سلوك الأفراد، والتفسير نفسه يقدمه الباحثون في بريطانيا

1- عبد الله بن حسين الخليفة، أثر اتجاهات الجريمة، والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي، دط، (الرياض، مكتبة العبيكان، دت)، ص 177، 175.

عن انتشار الجريمة في المدن الكبرى ، وعلى رأسها لندن وليفربول ... وكذلك وجد الباحثون التفسير ذاته في مناطق كثيرة من العالمين الغربي والشرقي.¹ ويمكن أن تساعد هذه النظرية نوعاً ما في تفسير ظاهرة عمالة الأطفال، إذ من المحتمل أن يكون لكثرة المهاجرين في المدن وكثافة السكان فيها دور كبير في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال نظراً للكثافة السكانية والاختلاط بجنسيات مختلفة، فالشخص عندما يعمل يجد في المدن ملاذاً آمناً من ملاحظة من يعرفونه، أو التعرّف عليه بسبب الزحام في المدن، وهناك عوامل أخرى تساهم في خلق عمالة الأطفال منها عوامل الهجرة الداخلية (محلياً) وكذلك الهجرة الخارجية، من خارج الوطن (الجزائر)، خاصة في الآونة الأخيرة بسبب الإضطرابات الأمنية والحراك الاجتماعي وتغير الأوضاع في البلدان المجاورة .

خامساً: الدراسات السابقة:

1- الدراسات الأجنبية:²

تفاوتت الدراسات السابقة لعمالة الأطفال من حيث اتساعها أو تعمقها في دراسة الموضوع ونذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر دراسة لـ "هيئة العمل للشباب المسيحي بفرنسا " بعنوان: "عمالة الأطفال في فرنسا". الهدف من البحث: إلقاء الضوء على الظروف الحياتية للأطفال العاملين في المصانع. مجالات الدراسة: المجال البشر 10.000 طفل عامل ذكور وإناث ،المجال الجغرافي: فرنسا؛ المنهج: استخدام المسح الاجتماعي، والنتائج المتوصل إليها هي كما يلي:

- أن 30% من الأطفال العاملين يعيشون بعيداً عن أسرهم.
- أن 28% يستأجرون حجرة واحدة يتراوح إيجارها بين 5 و 2 فرنك شهرياً.
- أن 36% من الأطفال العاملين يعودون إلى بيوتهم مرة واحدة في الشهر.

1- حسن الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، (الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، أبحاث الندوة العلمية السادسة، 1407هـ)، ص 106.105.

2- مصدرها وفود الدول العربية والمنظمات والهيئات المشتركة في المؤتمر، العمالة والتصنيع ودورهما في التنمية، دط، (القاهرة، دت).

- أن 30% من الأطفال العاملين تقدر المسافة بين المصانع التي يعملون بها وأماكن إقامتهم بما يزيد عن 50 كلم، وقد ترتب على ذلك ضعف الروابط التي تربط الأطفال وتوحدهم بأسرهم. وتبين أنه من الصعب أن يجد الأطفال عملا في المناطق المجاورة لمساكنهم فيتجهون إلى العمل بعيدا عن منازلهم، نتيجة لشروط العمل فيقبلون من الأعمال ما قد يكون مخالفا لتدريبهم و من النادر جدا أن تسمح أجور الأطفال العاملين بفائض يزيد عما يدفعونه لإيجار مسكن، ولهذا يجدون أنفسهم في ظروف غير ملائمة و إن الدخل المنخفض يؤدي إلى سوء تغذيتهم وضعف صحتهم.

- أما الإناث فيقضين ثمان ساعات أو عشر ساعات في جو غير مناسب من الناحية الأخلاقية. وقد تتطلب بعض الصناعات دوريات بين العمال فيقسمون على فترات يتعذر معها إجتماع أفراد الأسرة الواحدة في المنزل، وهكذا تنعدم المشاركة الإيجابية بين أفراد الأسرة. ونشير أيضا إلى المسح الذي أجرته "جمعية الشباب المسيحي للعمال بفرنسا" في مصانع النسيج في "باريس". وأوضحت أن 8000 من الأطفال الصغار المستخدمين في مصانع النسيج في منطقة مجاورة لباريس، يركبون الحافلة التي تتراوح رحلتها بين 60 و 95 كلم، وهكذا يتضح إنعدام الاتصال بين أفراد الأسرة.

2- الدراسات العربية:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع عمالة الأطفال دراسة ل " فريق بحث لليونيسييف " بعنوان " عمالة الأطفال في العراق " ¹ هناك ظاهرة عامة برزت في المجتمع العراقي، وهي ظاهرة عمالة الأطفال وذلك راجع إلى المآسي، والصعاب التي عاشتها الأسر العراقية. فآلاف الأسر فقدت أوليائها بسبب النزاعات وضغوط الحياة، فاضطر آلاف الأطفال للعمل دون السن القانونية لمساعدة أسرهم، وأيضا كان للفقر أثره البالغ في اتساع ظاهرة عمالة الأطفال، ويشير تقرير اليونيسييف أن التدهور التدريجي للتعليم ترافق مع تعاظم مسؤولية الأسرة في توفير مستلزمات الحياة، وأن عمل الأطفال يحول دون استقرار الدوام في المدارس، وتبدأ خطورة عمالة الأطفال من حيث علاقتها بالجنوح، فقد قدرت اليونيسييف أن عدد الأطفال الذين أحيلوا إلى مؤسسات الأحداث إرتفع بنسبة خمسة أضعاف، " وأظهرت الدراسة أن 70% من الأطفال

1- عدنان ياسين مصطفى، " عمالة الأطفال في العراق "، (مجلة المستقبل العربي، العدد 295، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003).

العاملين الذين خضعوا للدراسة إرتكبوا جرائم سرقة، وأن 45.40% يعانون من ظروف عمل سيئة، وأن 69 طفلا يعملون في مهن الحدادة والسمكرة والبقالة في بغداد، وأن 48.60% يقضون من 9 إلى 10 ساعات يوميا في العمل، و 39% من الأطفال العاملين تعرضوا للضرب، و 94% تركوا مقاعد الدراسة، و 69.80% يأكلون وجبة طعام واحدة، و 33% يفكرون بالموت والإنتحار خاصة مع الظروف الأمنية الغير مستقرة التي تمر بها البلاد.

وانتهت الدراسة التي قام بها أحمد عبد الله¹ عام 1999 للتعرف على الواقع المادي لعمل الأطفال في صناعة و دباغة الجلود و الدافع وراء عملهم إلى أن الحاجة إلى المال كانت أكبر الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال بنسبة 90% حسب رأي الوالدين و 50% حسب الأطفال. بالإضافة إلى عدم القدرة على تدبير مصاريف الدراسة حيث بينت الدراسة بأن الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض هم الذين يدفعون بأطفالهم إلى العمل بدلا من التعلم بحثا عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات المعيشة.

3- الدراسات المحلية:

أما عن أدبيات هذه الظاهرة في الجزائر فقد تناولت دراسة شرفة سامية² الأسباب المؤدية لظهور عمالة الأطفال على

عينة قوامها 114 طفل عامل موزعين بين ولايتي باتنة و قسنطينة، والتي خلصت إلى أن الأسباب متفاوتة بين الاقتصادية و الاجتماعية و المدرسية و كذا الذاتية الخاصة بالطفل نفسه. و أثبتت دراسات وطنية أخرى أنه في العشرية الأخيرة هناك ما يزيد عن 600 ألف طفل ذكر مجبرين على العمل من أجل المساهمة في تحقيق الإشباع لحاجاتهم و حاجات أسرهم و ما يقارب عن 760 ألف بنت بين 06-16 سنة غير متمدرسين، مع تسجيل تواجد أقل للإناث في مجال العمل لأن وضعياتهم العائلية تكون صعبة و لا تسمح لهم بالخروج إلى سوق العمل خوفا من الاعتداءات. و في نفس السياق قدرت الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة و البحث عدد الأطفال الذين يتم

1- أماني عبد الفتاح، عمالة الأطفال، ط1، (مصر، عالم الكتب، 2001)، ص 116.

2- شرفة سامية، "أسباب ظهور عمالة الأطفال"، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2011)، ص 15. عن الموقع:

استغلالهم ففي الجزائر للعمل في مهن لا تتناسب و اعتبارات أعمارهم حوالي 300 ألف طفل، و أكدت نتائج التحقيق الذي شمل 2979 طفلا ضرورة اتخاذ إجراءات للحد من هذه الظاهرة. و قد صنفت الجزائر حسب أحد التقارير الأولى عربيا في مجال عمالة الأطفال، حيث كشفت أرقام اليونيسيف و منظمات غير حكومية عن إحصاء مليون طفل عامل في الوقت الذي اعترفت فيه الجزائر عن تسجيل 146 حالة فقط بالإضافة إلى ما يقارب عن 500 ألف متسرب مدرسيا يسجل سنويا ليحتضن الشارع أطفالا لا يتعدى عمرهم 15 سنة¹.

4- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

ومما نستشفه على الدراسات السابقة هو أنها تتفق مع موضوع الدراسة الحالية وأنها أشارت إلى أن عمالة الأطفال ظاهرة ومشكلة لا تتفق مع العادات والتقاليد، ولا بد من الوصول إلى حلول من شأنها الحد من بقاء هذه الظاهرة والإقلال منها قدر الإمكان، ولقد تم الاعتماد على هذه الدراسات في التعرف على بعض الجوانب المنهجية والتقنية، إلى جانب محاولة مقارنة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات مع البحث الحالي، كما استخلص الباحثان أن هناك اهتماما كبيرا في الدول الغربية والعربية بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال، غير أنها تناولت جانبا واحدا من جوانب الظاهرة المتعددة الإتجاهات والحقول المعرفية، لكن ما هو ملاحظ أن هناك نقصا كبيرا في الدراسات الجزائرية في مجال علم الاجتماع، لذا جاءت هذه المداخلة في محاولة لربط ظاهرة عمالة الأطفال مع جميع الجوانب سألفة الذكر مما لم تتناوله بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع المداخلة والذي بدوره ينطلق من تساؤل رئيسي مفاده: ما هي أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الحضري الجزائري؟ وعليه فإن الإجابة عن هذا التساؤل ستوضح من خلال وصف وتشخيص أسباب استفحالها.

توجد في حدود علم الباحثان بعض الدراسات السابقة شملت مجموعة المتغيرات المشتركة في هذه المداخلة وهذا ما يجعل الدراسة جديدة عن سابقتها في هذا المجال كما أن الدراسات السابقة أظهرت فروقا نوعاً ما في بعض النتائج التي توصلت إليها وذلك يرجع إلى

1 . www.Chm.orgloio/lerxe/search/closeup.asp...infolid:18854

اختلاف البيئة التي أجريت فيها الدراسة. وبعد دراسة معمقة لدراسات السابقة، ورغبة الباحث أن تكون دراستهما مكملتا لدراسات سابقة، وتكون شاملة، ومعرفة أسباب انتشارها في المجتمع الجزائري حسب متغيرات وضعها الباحثان، كما أن المداخلة أجريت في البيئة الجزائرية والتي تختلف عن البيئة العربية والأجنبية في كثير من المجالات.

وتنفرد هذه المداخلة عن غيرها في أنها:

* بأنها تعتبر إحدى الدراسات التحليلية التي تُطبق في البيئة الجزائرية من حيث متغيراتها السوسيو دينية في حدود علم الباحث .

* تُقدم تصور إسلامي لكيفية التعامل مع الظواهر الاجتماعية من منظور علم الاجتماع الديني.

* قد تمهد هذه الدراسة الطريق للدراسات اللاحقة كأن تؤسس لوسائل التعرف على وقائع وطبيعة وخصائص المشكلة من ناحية، وتحديد الأهداف وصياغة الفرضيات وتساؤلات الدراسة التحليلية من ناحية ثانية .

سادسا- حجم ظاهرة عمالة الأطفال في العالم العربي:

لقد عرفت ظاهرة عمالة الأطفال إنتشارا ملحوظا خاصة في الدول المتخلفة، وحتى في دول العالم المتقدم، غير أن الذين يعملون في العالم المتقدم هم في أغلب الأحيان من أصول دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. مما أدى إلى تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في مختلف أنحاء العالم بشكل كبير، ولا تتوقف عند حد العمل في سن صغيرة فقط، بل يتعرض الأطفال للعديد من الممارسات الغير أخلاقية في العديد من المجتمعات. وتعتبر عمالة الأطفال من بين الظواهر الاجتماعية التي أخذت أبعادا كثيرة في الوقت الراهن، نظرا للنتائج الوخيمة الناجمة عن عمل الأطفال منذ سن مبكرة، بغض النظر عن القوانين الصارمة التي تحد من هذه الظاهرة، و الاحتياج الذي دفع العائلات إلى رمي أطفالهم في خطر الشوارع. ومما لاشك فيه أن حقوق الطفولة والعناية والاهتمام بها كانت محطه العديد من الأديان، حيث تم وضع قواعد السلوك التي من شأنها أن تساعد في القيام ببناء مجتمع يتصف بالعدالة والمحبة. وفي نفس السياق تعتبر عمالة الأطفال مشكلة حقيقية في المنطقة العربية، والأدلة على نموها أنها تزداد يوما بعد يوم، وخاصة عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي، وفي الأعمال الموسمية الزراعية والعمل في الشوارع والمنازل،

ورغم ما تنص عليه أغلبية قوانين العمل العربية من منع عمل الطفل، إلا أن الظاهرة تزداد اتساعا حيث "كشفت أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية عن وجود 13 مليون طفل عامل في الدول العربية، تأتي منطقة المغرب العربي في الصدارة ب 6.2 مليون¹.

سابعا- عمالة الأطفال في الجزائر:

1- لمحة تاريخية عن عمالة الأطفال في الجزائر:

يكاد يكون تاريخ عمالة الأطفال في الجزائر مماثلا لما حدث في باقي المجتمعات الإنسانية. وقد اختلفت مظاهر عمالة الأطفال في الجزائر حسب ظروف كل مرحلة زمنية، ففي الفترة الإستعمارية ارتبطت الظاهرة بالظروف القاسية التي سادت البلاد، والتي تتميز بالضغط الإستعماري ووجود فوارق واسعة بين المستعمر الفرنسي ومختلف فئات المجتمع الجزائري. ولقد عرفت ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر توسعا كبيرا، تزامنا مع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية الجارية، نتيجة لرفع الدولة دعمها للمواد الإستهلاكية الأساسية والذي نتج عنه إرتفاع كبير للأسعار مما أدى إلى افتقار العديد من الأسر الجزائرية. وفي الجزائر عرفت هذه الظاهرة نموا كبيرا خاصة مع العشرية السوداء التي عاشتها الدولة بفعل اللاأمن والذي أدى إلى نزوح سكان القرى والأرياف إلى المدن ولم يكن أمام أطفال تلك العائلات إلا الانخراط في عالم الشغل لمواجهة ظروف حياة المدن التي لم يألّفوها و الواقع العملي يؤكد تزايد هذه الظاهرة السنة تلو الأخرى. مما يقتضي البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، لتقييم الظاهرة والوقوف على الثغرات التي اعترتها ومحاولة إيجاد حلول لها.

2- الأسباب والعوامل المفسرة لظاهرة عمالة الأطفال:

لقد كان للمشاكلات الاقتصادية التي عانى منها العالم العربي الدور الأكبر في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما أدى إلى تزايد نسبة الفقر وعدد الأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ودفع بعضها إلى تشغيل أطفالها بهدف توفير لقمة العيش

1- صليحة غانم، "عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر، 2010)، ص 94.

لأفرادها، خاصة منها الأسر كبيرة الحجم. وتلعب العديد من الأسباب دوراً فاعلاً في زيادة عدد الأسر الفقيرة في المجتمع ، ومن ثم في اتساع حجم ظاهرة عمل الاطفال وأظهرت الدراسات الاجتماعية أن عمالة الأطفال في المجتمع تعود إلى أسباب عديدة يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- أسباب اقتصادية: يعد الفقر السبب الرئيسي لعمالة الأطفال خاصة في الدول المتخلفة ومنها الجزائر فهو من الأسباب التي تدفع الأسر ذات الدخل المتدني إلى تشغيل أطفالهم لرفع مستوى دخل الأسرة من أجل حصولها على حاجاتها، كما أن الدخل المتقلب لبعض الأسر له دور فاعل في دفع أطفالها للعمل من أجل الحصول على دخل ثابت للأسرة، كالأسر التي تعتمد على المواسم الزراعية، أو الأسر التي تعتمد على العمل الحر.¹ كما أن هناك أسباباً اقتصادية تدفع أرباب العمل إلى تشغيل الأطفال كتدني أجره الطفل واستغلاله بالتشغيل لمدة طويلة؛ ولأن صاحب العمل أيضاً يتخلص بتشغيل الأطفال من دفع قسط الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي المترتب على مؤسسته عند تشغيل الأطفال في منشأته الصناعية أو التجارية أو الزراعية². وذلك لأنه لا يدرجهم ابتداء في سجلات العمال التي يقدمها للدولة؛ ولأنه يجد في الطفل الفطرة السليمة التي تدفعه إلى العمل بإخلاص، وكثرة الإنتاج.

ب- أسباب اجتماعية: نقصد بالأسباب والعوامل الاجتماعية البيئة أو الظروف التي تحيط بالشخص منذ بداية حياته ، و يتعلق الامر بعلاقاته مع غيره من الناس في جميع مراحل حياته ابتداء من مجتمع الأسرة مروراً بالمدرسة و ثم جماعة اللعب أو الرفاق، ويلعب التفكك الأسري دوراً مهماً في دفع الأطفال إلى العمل ولا سيما في الظروف الاقتصادية الصعبة، وللتفكك الأسري أسباب عدة منها: العنف الأسري، والطلاق، وكبر حجم بعض الأسر، وتخلي الأب أو الأم عن دورهما تجاه الأسرة، أو . إدمان رب الأسرة على المخدرات.³ فتفكك الأسرة وتخلي الوالدين أو

1- سوسن نبيل، عمل الأطفال في المجتمع الأردني، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1998)، ص 18 .
2- دبدوب، نهاية، عمالة الأطفال في الأردن، مؤتمر " نحو بيئة خالية من العنف لأطفال العرب"، (عمان، وزارة العمل الأردنية، 2001)، ص 166.
3- عبد العزيز فهيي محمد، "ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي"، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، 1999 م)، ص 16 .

أحدهما عن رعايته للأسرة يدفع الأطفال في بعض الأحوال إلى العمل للحصول على متطلبات الحياة التي يحتاجها هذا الطفل أو أسرته.

ج- أسباب متعلقة بالعملية التعليمية: يعد التسرب المدرسي من التعليم لبعض تلاميذ المدارس سبباً مهماً من أسباب عمالة الأطفال، ويعود هذا التسرب إلى أسباب منها: ضعف تحصيل الطالب الدراسي، أو عدم رغبته في الدراسة، أو رغبته في تعلم مهنة معينة، أو العنف الذي يمارسه بعض المعلمين على طلبة المدارس، الأمر الذي يدفع بعض الطلبة إلى النفور من المدرسة والتوجه إلى العمل لتعلم حرفة بدلاً من التعليم الأكاديمي.¹

د- أسباب ثقافية: هناك عادات ثقافية تسود بعض المجتمعات التي تدعو عائلات هذه المجتمعات إلى تعليم أطفالهم مهنة الآباء والأجداد، ويقصد من هذه العادات المحافظة على هذه الحرفة في العائلة، وضمان حياة كريمة للأبناء في المستقبل باعتبار أن المهنة أمان من الفقر.² نقول إن الأصل في مرحلة الطفولة أنها مخصصة لحفظ الطفل، وتربيته، ورعايته وتعليمه، وقد نص بعض الفقهاء كابن حجر العسقلاني في فتح الباري،³ فقدرات الطفل البدنية والعقلية والنفسية غير مؤهلة التأهيل اللازم للعمل، ويدل عليه أن الشرع لم يكلف الإنسان في هذه المرحلة عملاً بقوله "رفع القلم عن ثلاث: عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ"⁴ هذا ويمكن التخفيف من هذه الظاهرة بإلزام كل من هو مسؤول عن طفل بالقيام بدوره تجاه هذا الطفل عملاً بما أخرج به البخاري عن نافع عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله "كلكم راع وكلكم مسؤول، فالإمام راع وهو مسؤول، والرجل راع في أهله وهو مسؤول، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة، والعبد راع على مال سيده

1- سوسن مصباح، "دراسة لتقصي وتصنيف الأسباب الدافعة إلى تسرب الطلبة من المرحلة الإلزامية في مديرية التربية والتعليم لضواحي" (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1995 م)، ص 22.

2- حمد فخري حمد عزام، "حكم عمالة الأطفال في الفقه الإسلامي"، (المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2008م، مجلد4، ع3)، ص 206.

3- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، محمد فؤاد عبد الباقي، دط، ج5، (بيروت، دار المعرفة، دت)، ص 396.

4- أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، كتاب الحدود، حديث رقم: 4398.

وهو مسؤول، فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول¹ وجه الدلالة من الحديث: أن كل فرد في هذا المجتمع مسؤول يجب عليه القيام بمسؤولياته خير قيام، فإذا قام أرباب الأسر بدورهم تجاه أولادهم بالإنفاق عليهم وتربيتهم ورعايتهم وتعليمهم، فهذا الاهتمام والالتزام يقلل من توجه الأطفال إلى العمل. وإذا قام الأقارب والأغنياء في المجتمع بدورهم تجاه الأسر الفقيرة في المجتمع فإن هذه الأسر ستكتفي بما يعطى لها من مال فلا تدفع أولادها للعمل. وإذا قامت الدولة بدعم الأسر الفقيرة ورعايتها فإن هذه الأسر لن تجبر أولادها على العمل لحصولها على ما تحتاجه من أموال الدولة أو من المال العام.

3- تجريم ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر:

جرم المشرع ظاهرة عمالة الأطفال ورصد عقوبات على المخالفين لقانون علاقات العمل وفي هذا الشأن نص في المادة 140 من قانون علاقات العمل على أنه "يعاقب بغرامة مالية تتراوح بين 1000-2000 دج على توظيف عامل قاصر لم يبلغ السن المقررة، إلا في حالة عقد التمهين المقرر طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما وفي حالة العود يمكن إصدار عقوبة حبس تتراوح بين 15 يوماً إلى شهرين دون المساس بالغرامة التي يمكن أن ترفع إلى ضعف الغرامة المنصوص عليها" وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر و لهدف تعزيز حماية الطفولة في مجال العمل، فقد صدقت على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال لاسيما الاتفاقية الدولية رقم 138 المتعلقة بالسن القانونية للعمل و هذا بتاريخ 03 سبتمبر 1983 م، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادر بتاريخ 1983/09/06م.

وأيضا الاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها، التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 2000/11/28م المرسوم الرئاسي رقم - 2000

1- البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، (كتاب النكاح، باب) قو أنفسكم وأهليكم ناراً، حديث رقم:

1387 المؤرخ في 28 نوفمبر 2000 م، الجريدة الرسمية عدد 73 الصادرة بتاريخ 03 ديسمبر سنة 2000م.¹

4- لماذا تعد عمالة الاطفال مشكلة:

من خلال المراجعة التاريخية واستعراض الواقع المعاصر اللذين قدمناهما لظاهرة عمل الاطفال ، يمكن الاستنتاج بأن العالم تعامل مع عمل الاطفال على أنها ظاهرة سلبية ترقى إلى مستوى المشكلة الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فانه لا بد من السعي إلى القضاء عليها تماماً ، أو على الأقل الحد منها ، يحظر هذا العمل في حالات ، وتقييده بقيود قانونية في حالات اخرى ، إلا أن المهم في هذه المسألة ، أن عمل الاطفال لا يحظر ولا يقيد قانوناً لأنه غير مشروع في ذاته ، ذلك لان الاطفال العاملين في الغالب يؤدون عملاً مشروعاً بوصف المشروعية القانونية ، مع الاشارة إلى أنهم قد يؤدون في بعض الحالات أعمالاً تعد غير مشروعة بهذا الوصف ، كما يحصل في حالات استخدامهم في أعمال جنسية أو إباحية أو في صناعة المخدرات أو تسويقها والاتجار بها، وعليه فإن الاطفال الذين يؤدون أعمالاً في قطاعات الصناعة أو الزراعة أو التشييد أو الخدمات الخ ، إنما يؤدون في الاصل أعمالاً مشروعة قانوناً ، إلا إنها تفقد هذه الصفة حين يحظرها القانون أو يقيد أداءها بشروط معينة ، تحقيقاً لغايات اجتماعية عليا، وحماية لمصلحة المجتمع عموماً .. ويدور الحظر والتقييد القانوني لعمل الاطفال – كقاعدة – حول معيار السن ، ذلك لأنه أصبح من المستقر على المستويين الدولي والوطني ، أن عمل الاطفال – دون سن معينة – يجب أن يقيد عمل الطفل بعدة قيود تلائم بين العمل والقدرات البدنية للطفل. وهكذا يمكن أن نشير إلى أن الذي يحكم مشروعية عمل الاطفال يتمثل في جملة مفاهيم تشكل مجموعها منظومة قيمية تترسخ في ضمير الجماعة الاجتماعية .

1- دليلة المباركي، عمالة الأطفال بين الواقع والنصوص، (الجزائر نموذجاً، ص 331، تاريخ النشر: 05/15/2013 م)، على الرابط التالي:
<https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56616/> [يوم: 2018/02/21 م]
توقيت، 18:26

5- سبل الوقاية والحد من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري:

إن الاخفاق الذي أصاب كل الجهود التي بذلت للحد من ظاهرة عمل الاطفال يرجع الى أن هذه الجهود توجهت إلى الظاهرة بذاتها ، وليس إلى أسبابها التي تتحكم في وجودها وفي تحديد حجمها واتجاهاتها ، وبهذا خابت هذه الجهود في تحقيق النتائج المستهدفة ، لأن أسباب الظاهرة ظلت تفعل فعلها بعيداً عن أي مؤشرات تحد من فاعليتها ، عليه فانه لغرض بناء استراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من عمل الاطفال ، فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تقوم على التأثير ايجابياً في الاسباب المنتجة لهذه الظاهرة ، ولهذا فإن الدعامات التي يجب أن ترتكز عليها هذه الاستراتيجية تتمثل في الوقاية من انتشار ظاهرة العمالة ولا يعني انعدامها بالمجتمع فهذا مستحيل ، فهي ظاهرة متواجدة في كل المجتمعات سواء المعاصرة أو التقليدية ، وفي المجتمعات الفقيرة والغنية ، لكن عندما يزيد حجم الظاهرة وتتعدد أسبابها فلا بد من تدارك الوضع والتدخل العاجل للوقاية منها، ولعل أنجع السبل للوقاية منها هي التي تكون مدروسة وملتقنة التطبيق، وفيما يلي بعض منها:

* إعادة النظر في مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة ، وذلك من خلال تدعيمها الدائم من طرف المسؤولين وتوعيتهم المستمرة بأهمية الدور المنوط بهما، واشباع الحاجات الأساسية لأبنائها عن طريق تنمية أساليب التنشئة الاجتماعية.

* تعزيز الوازع الديني لدى الأفراد وتوعيتهم بضرورة السير وفق المعايير التي ارتضاها لهم المجتمع وقوانينه ، والسير كذلك وفق تعاليم الدين الإسلامي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر.

* تدقيق الإحصائيات المتعلقة بظاهرة عمالة الأطفال بغية معرفة توزعها بالمجتمع ومناطق انتشارها أكثر حتى يمكن قراءة العلاقة بين المعطيات السوسيوديمغرافية لهذه المناطق بوجود الظاهرة وانتشارها، فمن خلال الإحصائيات يمكن بحث العلاقة بين ظاهرة عمالة الأطفال والأحوال الاقتصادية أو الأسرية أو كثافة السكان في منطقة ما، وجوانب الظاهرة، وضرورة تكامل الهيئات المكلفة بجمع الإحصائيات كإحصائيات الشرطة وإحصائيات المحاكم والسجون، حتى تكون هذه الإحصائيات مرآة حقيقية للمجتمع.

* مقارنة تشيئية تقوم على التربية في إطار مختلف المؤسسات المجتمعية ويوصي الباحث بضرورة توعية أفراد المجتمع من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك من

خلال الخطب في المساجد والدروس، بخطورة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على المجتمع حتى يمكن الحد منها ومن أثارها.

* مقارنة قانونية تعتبر عمالة الأطفال جنحة مع تشريع قانون يقدم للأسر الفقيرة وكثيرة العدد مساعدات مادية شهرية، حتى لا تضطر إلى دفع أبنائها إلى ترك الدراسة وممارسة أعمال غير مشروعة مثل عمالة الأطفال

* أن ينص القانون على ضرورة تحمل الأسرة جانبا كبيرا من انحراف الأبناء، وهذا يكون بمثابة قانون رادع لكل أسرة تفرط أو تهمل في رعاية أبنائها وتدفعهم إلى العمل المبكر.

* مقارنة وقائية في الاهتمام أكثر بالرعاية النفسية والاجتماعية للحالات التي تعرضت للعمل المبكر سواء كانوا داخل مراكز إعادة التربية، أو في مراكز الرعاية حتى يتمكنوا من الاندماج ثانية في الحياة العادية ومحاربة هذه الظاهرة.

خاتمة:

كخلاصة لكل ما سبق ذكره نجد أن ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري لها حيثيات كثيرة ومتعددة ومعقدة لا يمكن فهم تفاصيلها إلا من خلال التعمق أكثر في دراسة المجتمع الجزائري خاصة وظاهرة العمالة تتواجد في جميع مناحي الحياة: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الأخلاقية الدينية وغيرها، كما يرجع تعقيد الظاهرة إلى تعقد المجتمع الجزائري في حد ذاته وتعرضه مثل باقي المجتمعات إلى تغيرات ولعل أبرزها وأهمها على الإطلاق هو تأثير العولمة على مجالات الحياة للفرد الجزائري، وتطور وسائل الإعلام والاتصال، وكذا المتغيرات الاقتصادية وبروز التخصص والسوق الحرة غيرها.

كل هذا أحدث خلا في النسق الكلي للمجتمع الجزائري مما أدى إلى بروز الكثير من الظواهر الاجتماعية المستحدثة والغريبة عن أصالة هذا المجتمع العربي المسلم بالدرجة الأولى، وكذا تزايد في نسب انتشارها، فهي إذن تغيرات كمية ونوعية لظاهرة عمالة الأطفال بالمجتمع الجزائري، وهذا ما جعل السيطرة عليها أصعب، ولكن رغم ذلك تبقى بعض الحلول المتوفرة ناجعة لو استخدمت أحسن استخدام كضرورة إعادة النظر في دور وأهمية المؤسسات التنشئية ولعل أبرزها الأسرة والمدرسة، والمسجد وكذا مراقبة بعض وسائل الإعلام التي تحمل

سموما في طياتها، أما الحلول العلمية للظاهرة فتتمثل أساسا في ضرورة تكثيف البحوث في هذا المجال والوصول إلى نظريات خاصة بخصوصية المجتمع الجزائري ومنبثقة عنه حتى نضمن معالجة صائبة وناجعة للظاهرة بدل الاعتماد الدائم والكلي على نظريات غربية لصيقة بالمجتمعات الغربية ولاقت نجاحا بها وساهمت في إثراء الأطر النظرية والمعرفية حول الظاهرة بهذه الدول، عكس الدول العربية منها - الجزائر- التي وقعت في مأزق علمي ألا وهو إسقاط نظريات غربية على مجتمعات عربية فهذا يعني الفشل المسبق في معالجة الظواهر الاجتماعية .

وفي ضوء ما تقدم من خلال هذا السياق نقول أنه لا بد من تدخل وتضافر جهود المجتمع بأفراده ومؤسساته وهيئاته الاجتماعية والدينية والقانونية بموضوعية لمعالجة هذه المشكلة ووضع حد لها؛ وكذلك القيام بدراسات سوسيولوجية من قبل مختصين يتم فيها توثيق وقائعه وحيثياته وتحديد السياقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة به لكي يتسنى وضع العلاج اللازم لظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري.

وأخيرا أورد بعض التوصيات التي تراءت لي والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الأسرة بأهمية قيامها بدورها في تربية وتنشئة أبنائها ومتابعتهم مدرسيا، وفي الوسط الاجتماعي الذي يتفاعلون معه، ذلك للحد من انتشار مثل هذه الظواهر الاجتماعية وإستناداً إلى نتائج البحث يوصي الباحث ببعض التوصيات المهمة وهي كالآتي:

- إجراء مسح شاملة وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمالة الاطفال في المجتمع الجزائري.
- مساهمة الدولة في توفير السكن والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة.
- متابعة التسرب الدراسي من خلال إدارات المدارس وبالتنسيق مع مؤسسة الاسرة.
- رصد الحالات التي تخص عمل الاطفال في الاماكن الخطرة او المواد المستخدمة في العمل والتي تلحق الضرر بصحتهم وذلك من خلال تفعيل دور أجهزة التفتيش والمتابعة والصحة والسلامة المهنية.
- الاهتمام بالصحة النفسية للطفل من قبل الاسرة والمدرسة.

- تعاون المؤسسات كافة ، إعلامية تربوية ، اقتصادية ، وزارة الداخلية والدفاع لمنع استغلال الاطفال من قبل الجماعات الارهابية والعصابات المنظمة.

كما نقترح ما يلي:

- ضرورة إجراء بحوث ودراسات ميدانية واسعة لمعرفة حجم الظاهرة.
- الاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال وخاصةً الناجمة منها لرصد هذه الظاهرة ، وعلى أهم المعوقات لمكافحتها.

- إجراء دراسات تقويمية لواقع اداء دائرة الرعاية الاجتماعية للوقوف على ملائمة إجراءاتها المتبعة مع الاطفال العاملين.

* قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل ، دط، (السودان، و حدة حقوق الانسان بعثة الامم المتحدة إلى السودان ، 1979).
2. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، محمد فؤاد عبد الباقي، دط، ج5، (بيروت، دار المعرفة، دت).
3. أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، كتاب الحدود، حديث رقم: 4398.
4. أسماء ص، " الواقع مر والآفاق مجهولة عمالة الأطفال في الجزائر"، مقال نشر في صوت الأحرار ، (الجزائر: محرك البحث جزييرس، يوم 13-04-2014)، تاريخ الدخول للموقع 2018/02/20م.
5. أماني عبد الفتاح، عمالة الأطفال، ط 1، (مصر، عالم الكتب، 2001).
6. آل سعود منيرة بنت عبد الرحمن ، إيذاء الأطفال ، دط، (الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2010).
7. البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، (كتاب النكاح، باب) قو أنفسكم وأهليكم نأراً، حديث، رقم 51 .
8. جيري رودجرز و جاي ستاندينغ، تشغيل الأطفال و الفقر و التخلف، د ط، تر، خالد أسعد عيسى، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998).

9. حسن الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، (الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، أبحاث الندوة العلمية السادسة، 1407هـ).
10. حمد فخري حمد عزام، "حكم عمالة الأطفال في الفقه الإسلامي"، (المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2008م، مجلد4، ع3).
11. دبذوب، نهاية، عمالة الأطفال في الأردن، مؤتمر " نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب"، (عمان، وزارة العمل الأردنية، 2001).
12. دليلة المباركي، عمالة الأطفال بين الواقع والنصوص، (الجزائر نموذجاً، ص 331، تاريخ النشر: 05/15/2013 م).
13. سامية محمد جابر، سوسيولوجيا الانحراف، دط، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004).
14. سوسن مصباح، "دراسة لتقصي وتصنيف الأسباب الدافعة إلى تسرب الطلبة من المرحلة الإلزامية في مديرية التربية والتعليم لضواحي" (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1995 م).
15. سوسن نبيل، عمل الأطفال في المجتمع الأردني، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1998).
16. شرفة سامية، "أسباب ظهور عمالة الأطفال"، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2011).
17. صليحة غانم، "عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر، 2010).
18. عبد الخالق جلال الدين، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دط، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999).
19. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دط، (الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1981).

20. عبد الرحمن بن محمد عسيري، تشغيل الأطفال و الانحراف، دط ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث ، 2005).
21. عبد الله بن حسين الخليفة، أثار اتجاهات الجريمة، والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي، دط، (الرياض، مكتبة العبيكان، دت).
22. عبد الله بن حسين الخليفة، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، دط ، (المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، د.ت).
23. عبد العزيز فهمي محمد، "ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي" ،(رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، 1999 م).
24. عدنان ياسين مصطفى، " عمالة الأطفال في العراق"، (مجلة المستقبل العربي، العدد 295، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003).
25. مساعد بن إبراهيم الحديثي، مبادئ علم الاجتماع الجنائي، دط، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1416هـ).
26. محمد السيد، تجريم إبتجار بالأطفال في القوانين و الاتفاقيات ، دط،(الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2009).
27. موسى ، أحمد محمد ، أطفال الشوارع المشكلة وطرق العلاج ، ط1، (المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009).
28. محمد عثمان عارف، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، دط، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975).
29. وفود الدول العربية والمنظمات والهيئات المشتركة في المؤتمر، العمالة والتصنيع ودورهما في التنمية، دط، (القاهرة، دت).